

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٣٨

الجمعة، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسيهو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف
	إسبانيا السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا السيد لوكاس
	أوروغواي السيد بيرموديث
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد سواريث مورينو
	السنغال السيد سيك
	الصين السيد شن بو
	فرنسا السيد دولاتر
	ماليزيا السيد إبراهيم
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	نيوزيلندا السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الحادي عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن

(S/2016/590) (٢٠١٣) ٢١٠٧

التقرير الرابع للأمين العام عملاً بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2016/592)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1621987 (A)



الحالة فيما يتعلق بالعراق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

التقرير الحادي عشر المقدم من الأمين العام عملاً
بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)
(S/2016/590)

التقرير الرابع للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٧ من
القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2016/592)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام
الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في
هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في
هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

وأستدعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/590،
التي تتضمن التقرير الحادي عشر للأمين العام المقدم عملاً
بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وكذلك
إلى الوثيقة S/2016/592، التي تتضمن التقرير الرابع للأمين
العام المقدم عملاً بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): أشارك مجلس الأمن،
بشعور عميق بالحزن، في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع
بالأمس في نيس. وأعرب عن خالص مواساتي وتعازي لأسر
الضحايا ولحكومة وشعب فرنسا.

لقد أثبتت الانتصارات الاستراتيجية الأخيرة على تنظيم
الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الفلوجة والقيارة

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحداد على أرواح ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في
نيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن،
أود أن أدين بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الوحشي والجبان
الذي وقع في نيس، فرنسا، مساء يوم ١٤ تموز/يوليه، العيد الوطني
الفرنسي، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٨٠ من الأبرياء، بمن
فيهم الكثير من الأطفال، وإصابة العشرات. وأود أيضاً أن أعرب
عن خالص التعازي لأسر الضحايا وصادق المواساة للجرحي،
فضلاً عن التضامن القوي مع الشعب الفرنسي.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تضررت بلدان وشعوب من جميع أنحاء العالم من
هذا الهجوم وغيره من الهجمات التي وقعت مؤخراً، بما في
ذلك الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال هذا الشهر في
بنغلاديش والعراق والمملكة العربية السعودية. ويعرب أعضاء
مجلس الأمن عن عميق مواساتهم وتعازيهم لأسر الضحايا،
وكذلك لشعوب وحكومات البلدان المتضررة.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى الوقوف دقيقة، حداداً على
أرواح الضحايا.

وقف أعضاء مجلس الأمن دقيقة حداداً.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

جلسة ٢٦ نيسان/أبريل. وقد عاد البرلمان من العطلة، وعقد جلستين عامتين يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه.

كما تظاهر اليوم، عشرات الآلاف من أنصار مقتدى الصدر في بغداد دعماً للإصلاحات والأمن وتنديداً بالفساد. وفي الأسابيع الماضية، خرجت أيضاً احتجاجات ضد الحكومة مع تدهور الحالة الأمنية في بغداد في أعقاب الهجمات الإرهابية - ولا سيما في الكرادة في ٣ تموز/يوليه، التي أوقعت المئات من المدنيين ضحايا، وهو العمل الوحشي الذي أجمعنا كلنا على إدانته بأقوى العبارات الممكنة. ومما يثير القلق النداءات المتكررة التي أيدها العديد من السياسيين بالانتقام من خلال تنفيذ الإعدام الانتقامي في حق المدانين بارتكاب الأعمال الإرهابية.

وتبقى ضرورة إيلاء القادة السياسيين العراقيين وقادة المجتمعات المحلية، ولا سيما مجلس النواب، الأولوية للمصالحة استناداً إلى رؤية موحدة ونهج منسق، مسألة ملحة إلحاحاً كبيراً لضمان أن يكون مرحلة ما بعد داعش من تاريخ العراق أكثر استقراراً وأماناً وازدهاراً مما كان عليه في الماضي. فلا يمكن تحقيق السلام المستدام والأمن إلا بحل وسط تاريخي يضع حداً لسياسات التفرقة المتعصبة وعدم المساواة والظلم السياسي والاجتماعي.

وما زلت أهاب بالحكومة أن تتخذ أيضاً خطوات محددة لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية وفي عمليات المصالحة الوطنية كجزء من عملية الإصلاح، فضلاً عن دعم ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالتزاعات بفعالية أكبر.

وقد أولت الحكومة، في عملية الفلوجة، أولوية غير مسبقة لحماية حياة المدنيين وكرامتهم. فقد ساعد الجيش المدنيون على تحديد طرق الهروب الآمن وسهل إخراج المدنيين من مناطق الحرب. وبعد أسبوع من بداية العملية، أعلن رئيس الوزراء أن المعركة ستبسط من وتيرتها لتحسين كفاءة سلامة المدنيين

والتقدم المحرز في عزل تنظيم الدولة في الحويجة مرة أخرى أن العراقيين قادرون على هزيمة داعش، بدعم من المجتمع الدولي. وقد بعث رئيس الوزراء العبادي، في أعقاب تحرير الفلوجة، وفوداً من كبار الشخصيات لتقديم إحاطات بشأن التقدم الذي أحرزه العراق في مواجهة داعش إلى عدد من الدول، ولا سيما أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع دعوة إلى التعاون في مكافحة هذا التهديد العالمي المتزايد للسلام والأمن الدوليين. وتبرز الحاجة الآن إلى التعاون والدعم المتبادل أكثر من أي وقت مضى. وكما ذكرتم، السيد الرئيس، قتل مئات المدنيين مؤخراً في موجة من الهجمات المنسوبة إلى تنظيم الدولة في العراق وتركيا وبنغلاديش والمملكة العربية السعودية.

وقد وضع التقدم المحرز في مواجهة داعش الآن تحرير الموصل بحزم على جدول الأعمال. وإذ تتواصل الاستعدادات، مع زيادة التركيز والتعجيل، فإن نقطة من النقاط ذات الأهمية بالنسبة لنا هي أن رئيس الوزراء العبادي وضع العمليات الإنسانية التي تدعمها الأمم المتحدة كأولوية وطلب من المجتمع الدولي المساعدة في تقديم التمويل اللازم. إن الحكومة والجهات الفاعلة المحلية بحاجة إلى تعجيل التخطيط السياسي لما بعد التحرير - إلى جانب تخطيط الجوانب العسكرية - مع معالجة مسائل الحكم والقانون والنظام والإدارة السياسية للموصل وبقية محافظة نينوى. وأشار إلى تزايد التنسيق بين بغداد وأربيل وأشجع الجهود المستمرة لتحقيق تلك الغاية. كما أن أي مساعدة دولية يجب أن تتم بالتنسيق التام مع حكومة العراق، ويجب أن تحترم مبدأ سيادة العراق.

وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، في ٢٨ حزيران/يونيه، قراراً ببطالان الجلستين البرلمانيتين ليومي ١٤ و ٢٦ نيسان/أبريل. ويعني ذلك الحكم عودة الحالة إلى وضع ما قبل ١٤ نيسان/أبريل، مع احتفاظ رئيس البرلمان الجبوري بمنصبه، في حين يلزم إعادة النظر في التعيينات الوزارية الخمسة في

ويكشف تقرير نشرته اليونيسف حديثاً عن أن عدد الأطفال المعرضين لخطر الموت أو الإصابات أو العنف الجنسي أو الاختطاف أو التجنيد على يد الجماعات المسلحة في العراق زاد بمقدار ١,٣ مليون خلال ١٨ شهراً. وأحث حكومة العراق على أن تنشئ في أقرب وقت ممكن لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق والحوار بين حكومة العراق والأمم المتحدة بشأن جميع المسائل فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

وينبغي ألا تلقي استعادة الفلوجة ظلالاً من الشك على القدرة المتبقية لتنظيم داعش على شن هجمات مدمرة في مناطق مختلفة من البلد، رغم خسائره المتواصلة على صعيد القوة البشرية والهيكل القيادي والروح المعنوية والدعم المحلي والأراضي. وفي حين أن مشروع حكم داعش في العراق آخذ في الانهيار، فقد لجأ التنظيم بشكل متزايد إلى استخدام تكتيكات تمرد وحشية باستخدام المفجرين الانتحاريين. ويدل على هذا الاتجاه تجدد نمط الإرهاب الحضري مع التركيز على البعد الطائفي، ولا سيما الهجمات ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية في بغداد. ولحسن الحظ، فقد أخفق التنظيم حتى الآن في جهوده الرامية إلى إعادة إشعال فتيل المواجهات الطائفية. إن توفير وضمان القانون والنظام والأمن لجميع المواطنين العراقيين يشكلان مسؤولية عليا لمختلف أجهزة الدولة ويجب أن يظلا من اختصاصها. وفي ظل التقدم المحرز في مكافحة داعش، بات من الأولوية إصلاح المؤسسات الأمنية العراقية وضمان أن تبسط الدولة سيطرتها الكاملة على كل الجماعات المسلحة.

وقد زاد تدهور الحالة الإنسانية منذ بداية العملية العسكرية في الفلوجة، حيث يبلغ عدد المشردين حالياً في محافظة الأنبار وحدها ٦٤٠.٠٠٠ شخص. وعلى المستوى الوطني، يحتاج أكثر من ١٠ ملايين من العراقيين إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ٣,٤ مليون شخص سُردوا منذ

المحاصرين داخل المدينة الذين يستخدمهم تنظيم الدولة دروعاً بشرية. وقد أحدث ذلك فرقا. فقد قرر ما يقرب من ٩٠.٠٠٠ من المدنيين المغادرة، وتمكنوا من بلوغ بر الأمان في واحدة من أصعب الظروف الخطيرة التي يمكن تخيلها. وقد كان ذلك أيضاً بمثابة إعلان موقف سياسي.

غير أنه على الرغم من كل ذلك فقد تلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، منذ الإعلان عن عملية الفلوجة العسكرية في ٢٢ أيار/مايو، تقارير موثوقة عن انتهاكات وجرائم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل والاختفاء وغيرها من الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملة المحتجزين، ارتكبتها عناصر من قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقية العاملة في منطقة الفلوجة، ولا سيما أثناء المراحل الأولية من العملية. فعلى سبيل المثال، سجلت البعثة بيانات تدعم ادعاءات بأن ٩٥ رجلاً لا يزالون في عداد المفقودين بعد أن اعترضتهم قوات تتبع قوات الحشد الشعبي عند مغادرتهم ديارهم في منطقة السجر في ٢٥ أيار/مايو، في حين أنه لا يزال هناك ٦٤٣ رجلاً، بمن فيهم فتیان، لا يزالون في عداد المفقودين منذ ٥ حزيران/يونيه بعد أن اعترضتهم قوات ترتبط بقوات الحشد الشعبي فيما كانوا يغادرون صقلاوية.

وأعلن رئيس الوزراء العبادي، في ٦ حزيران/يونيه، عن تكوين لجنة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم. وقد أعدت، في الاجتماع الذي عقده مع السيد العبادي يوم الاثنين الماضي، تأكيد رسالة الأمين العام إلى رئيس الوزراء في مكالمة الهاتفية يوم ٢٦ حزيران/يونيه، وهي أنه: من الضروري أن تتخذ اللجنة إجراءات سريعة لتحديد مكان وجود المفقودين من الرجال والفتيان، وكفالة الإفراج الآمن عنهم أو إحالتهم إلى السلطات الحكومية الشرعية. ويجب على السلطات أن تحاسب أي شخص قد يكون مسؤولاً عن اقتراف أي انتهاكات. كما يجب أن تؤخذ تلك الدروس المستفادة من الفلوجة في الاعتبار عند التخطيط لتحرير الموصل.

الممتلكات الكويتية المفقودة. ويجري إعداد آلاف الكتب الكويتية لتسليمها رسمياً إلى حكومة الكويت. وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخراً إلى الكويت في ٢٦ حزيران/يونيه، وفي لقائه مع أمير دولة الكويت، أثني على الكويت لدعمها الثابت للعراق، بينما أكد من جديد عزم الأمم المتحدة المستمر على رؤية تقدم في الملف. وينبغي لحكومة جمهورية العراق، بدورها، أن تتقيد بالتزاماتها الدولية وأن تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذه المسألة الهامة جداً.

ويجب على العالم أن يعترف بأن العراق بحاجة إلى دعم دولي أكثر، وليس أقل، في هذا المنعطف الحرج. ويمثل مؤتمر إعلان التبرعات للعراق المقرر انعقاده في واشنطن العاصمة في ٢٠ تموز/يوليه دلالة على التزام المجتمع الدولي المتواصل ببناء عراق ينعم بالاستقرار والسلام واعترافه بالتضحيات التي يتحملها العراق وشعبه في محاربة تنظيم داعش الإرهابي. وفي حين أن المجتمع الدولي مستعد لتقديم المساعدة، يجب على العراقيين أن ينفذوا إصلاحات جوهرية، ولا سيما إصلاحات اقتصادية ومؤسسية لمكافحة الفساد لوضع بلدهم على طريق التعافي وتحسين حياة العراقيين. فالناس يطالبون بتغيير حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): أود، في البداية، أن أهنيء اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وما تبذله من جهود كبيرة وشفافية في تنظيم عمله. كما أخص بالشكر الجمهورية الفرنسية على جهودها الكبيرة خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

وباسم وفد بلادي، أقدم للشعب والحكومة الفرنسية التعازي الخاصة إثر الحادث الأليم الإرهابي الذي أطاح بحياة

بروز تنظيم داعش في عام ٢٠١٤. ورغم أن النداء الإنساني لعام ٢٠١٦ قد طلب جمع ٨٦١ مليون دولار، لم يُمول منها حتى لحظة تقديم إحاطتي الإعلامية إلى المجلس اليوم إلا نسبة ٣٨ في المائة. وتجري حالياً إعادة تخصيص للموارد الموجودة، ولكن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل، ليس من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الحالية فحسب، بل أيضاً لتلبية الاحتياجات المتوقعة أن تنشأ عن حملة تحرير الموصل، حيث قد تبلغ تكلفة الجهود الإنسانية نحو بليون دولار. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن عملية الموصل ستكون الأزمة الإنسانية الأكبر والأكثر حساسية في العالم في عام ٢٠١٦، ومن المهم بشكل حيوي أن تتاح الموارد الآن ليتسنى القيام بالتحضيرات في الوقت المناسب.

إن أثر نقص التمويل على الأزمة في العراق كبير. وصبر المجتمعات المضيفة آخذ في النفاد وعدم الثقة في الحكومة في ازدياد. وتعرض آفاق الاستقرار والمصالحة بعد نهاية تنظيم داعش للخطر. وجهود الأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثاً من التنظيم آخذة في الاتساع. ويشمل ذلك الرمادي وسيشمل الفلوجة أيضاً قريباً. ولا بد من توسيع نطاق جهود تحقيق الاستقرار بعد التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب. وما فتئت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعمل في العراق مع الشركاء للتصدي للتلوث بالمتفجرات. كما أنها تحتاج بصورة عاجلة إلى تمويل بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفيما يتعلق بالملف الكويتي، أود أن أرحب بالديناميات الجديدة والعزم والإرادة السياسية لتحقيق نتائج والتي أظهرتها وزارة الدفاع العراقية منذ توليها الإشراف التقني على ملف المفقودين الكويتيين. ومن الواضح أيضاً أن ثمة زخماً جديداً في الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية العراقية للعثور على

والتي انطلقت عمليات استعادة السيطرة عليها وبإشراف قيادات العمليات المشتركة، إذ تم في المرحلة الأولى منها استرجاع مجموعة من القرى المحيطة بها.

لقد وضعت الحكومة العراقية خططا لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من داعش عن طريق توفير ما يلزم من إدارات حكومية وخدمات وأمن لتسهيل عودة المواطنين العراقيين إلى هذه المناطق، من خلال مساعدة التحالف الدولي في تلك الجهود، بما في ذلك العمل عبر صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار في العراق.

وقد تمكن أكثر ٧٣٠.٠٠٠ عراقي من العودة إلى بيوتهم في مناطق حُررت من عصابات داعش الإرهابية، وبمساعدة مالية من قبل دول التحالف الدولي وخارجه لتأمين المناطق المحررة قبل عودة أهاليها إليها، وبدء تقديم الخدمات لكي يستأنفوا حياتهم الطبيعية.

يستنكر العراق وبأشد العبارات ما تقوم به وسائل الإعلام العربية وغير العربية المضللة والطائفية التي باتت معروفة بدعم عصابات داعش الإرهابية، إذ تحاول أن توفر لها دعماً إعلامياً من خلال سياسة التحرير الطائفي بتصوير معركة العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم ضد التكفيريين والعصابات الإرهابية في الفلوجة بأنها معركة موجهة ضد أحد مكونات العراق. إن تحرير الفلوجة من قبضة عصابات داعش الإرهابية انتصار لجميع العراقيين بكافة طوائفهم، ويساهم بشكل كبير في توحيد وتلاحم الموقف الوطني. فالفلوجة مدينة عراقية وأهل العراق أحرص عليها من التكفيريين والدول الداعمة لهم، الذين أذقوا أهلها الموت والجوع والقتل. ونحث دول العالم على تنفيذ مضامين قرارات مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) وبالأخص ما يتعلق بوقف تدفق الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون إلى أكثر من ١٢٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة، والعمل على

عدد من الأبرياء الفرنسيين والمدنيين الذين كانوا يحتفلون بالعيد الوطني الفرنسي يوم ١٤ تموز/يوليه في مدينة نيس الفرنسية. ونقدم لعائلاتهم تعازينا ونتمنى من الله أن يشفي الجرحى. ويقف العراق صفاً واحداً مع فرنسا - حكومة وشعباً - في محاربة الإرهاب والفكر التكفيري المتطرف.

نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، وبجهود فريق عمله في كل من بغداد ونيويورك ونشكرهم على عملهم الثمر والمخلص.

تعمل الحكومة العراقية على توفير مستلزمات نجاح جهود القوات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب واستعادة السيطرة على جميع الأراضي التي استولت عليها عصابات داعش الإرهابية، وبإشراف مباشر من القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء. وإن حكومة بلادي تشيد بما حققه الجيش العراقي والأجهزة الأمنية من انتصارات في عمليات تحرير مدينة الفلوجة. فقد استعادت السيطرة على جميع قرى وأحياء المدينة، وتكفل ذلك بدخول القوات العراقية إلى مركز المدينة. وتعمل القوات جاهدة من أجل إزالة الألغام المنتشرة فيها، تمهيداً لعودة النازحين إليها.

وقد تم، في غضون الأسابيع القليلة الماضية وبمساعدة التحالف الدولي، تحرير بلدة الرطبة وبلدة البغدادي إلى جانب طريق حديثة - هيت، الأمر الذي كسر الحصار المفروض على مدينة حديثة منذ عام ٢٠١٤، ومدينة طريبيل الواقعة على الحدود بين العراق والأردن والتي سيعاد فتحها قريباً كي يتمكن اللاجئين العراقيون من العودة وكذلك استئناف خطوط التجارة بين البلدين الشقيقين، العراق والأردن.

وقد استطاعت الحكومة العراقية، بالشراكة مع التحالف الدولي، تحرير ٦٠ في المائة من الأراضي التي كانت عصابات داعش الإرهابية تسيطر عليها، والتحضير لتحرير مدينة الموصل

العراق مجلس الأمن بتفعيل دوره بطلب سحب القوات التركية فوراً ودون تأخير، التي دخلت إلى عمق الأراضي العراقية دون ترخيص من الحكومة العراقية. كذلك يقدم العراق حكومة وشعباً، الشكر إلى جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى من خارج التحالف الدولي لتصديدها للإرهاب ومساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية في إطار احترام سيادة وحرمة الأراضي العراقية والتنسيق مع القوات الأمنية. كما يثمن العراق إسهام تلك الدول في جهود إعادة الاستقرار وإعمار المناطق التي استعادتها القوات العراقية من عصابات داعش الإرهابية، وذلك من أجل التخفيف من الأزمة الإنسانية للنازحين داخلياً التي تستلزم إزالة المخاطر المرتبة عن وجود الألغام والمتفجرات التي تخلفها تلك العصابات، إضافة إلى استئناف تقديم الخدمات الأساسية وتوفير العمل لسكانها. كما يقدر العراق جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقديم الدعم للنازحين داخلياً، ويحث دول العالم على تمويل برامجها ذات الصلة في العراق.

ويبذل العراق جهوداً مستمرة لتعزيز العلاقات مع الدول العربية والمجاورة. ونخص بالذكر دولة الكويت والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية وإيران، بالإضافة إلى علاقات التواصل المستمر مع الحكومة السورية. وإن حكومة العراق ملتزمة ببذل جهود استثنائية من أجل تحقيق تقدم في ملفي الأشخاص المفقودين والأرشيف الكويتي. وما تزال اللجان المشتركة والوطنية تعمل على مقابلة الشهود لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. فقد عُقد الاجتماع الرابع والتسعون للجنة الفنية الفرعية، والاجتماع الثاني والأربعون للجنة الثلاثية المكلفتين بمتابعة ملف الأشخاص المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦ في دولة الكويت حيث تمت

تخفيف مصادر التمويل وتهديب الآثار والتجارة غير المشروعة بالآثار والنفط العراقي الذي يتم الاتجار به عبر الحدود مع تركيا، وإيقاف تقديم التسهيلات اللوجستية والمواد الغذائية والطبية والأسلحة والتبادل التجاري والاتصالات والنقل، وخاصة المواد المتعلقة بتصنيع الألغام والأحزمة المتفجرة.

وتؤكد الحكومة العراقية ضرورة التزام حكومات دول العالم، وبالذات دول المنطقة، بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمتابعة وملاحقة ومحاسبة الأفراد والجماعات التي توفر دعماً مالياً لعصابات داعش الإرهابية، أو تسهيل عملية حصولها على أموال تساعد في إدامة قدراتها واستمراريتها، ودعوة هذه الحكومات للوقوف مع العراق في الحرب ضد الإرهاب من خلال التصدي بحزم لكل جهة يثبت أنها قدمت أو تقدم أي شكل من أشكال الدعم المالي للإرهاب. وقد قدمت وزارة الخارجية العراقية طلباً رسمياً إلى المملكة العربية السعودية للاستفسار منها حول التصريحات الرسمية بأن هناك منظمات دينية واجتماعية غير حكومية تعمل في المملكة، وأنها أرسلت تحت غطاء مساعدة أطفال الفلوجة الأموال لداعش والمنظمات الإرهابية. وتذكر الحكومة العراقية بأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي قرارات ملزمة لدول العالم ولا بد من الالتزام بها بشكل كامل وتطبيقها بصورة حاسمة ودقيقة ودون استثناء. لذا فإن الحكومة العراقية تتطلع إلى قيام دول العالم ولجان الجزاءات المعنية بدورها القانوني والأخلاقي في الحد من قدرات داعش الإرهابي وقطع روافده المالية والالتزام بإرادة المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن.

ونذكر الدول الأعضاء في المجلس بضرورة مطالبة تركيا بسحب قواتها التي انتهكت السيادة العراقية ومبدأ حسن الجوار الذي نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وعدم انتهاك حرمة أراضيه. ويطالب

سكان المخيم فيها. ويعبر العراق عن تقديره لجهود السيدة لوت لإيجاد حل دائم لوضع قاطني المخيم.

وأود إعلام مجلسكم برغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة، وحسب رسالة معالي وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري الموجهة إلى معالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة والمؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بالنص والمضمون.

وختاماً، نقدم شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به السيد ممثل الأمين العام يان كوبيش وفريق عمله في تقديم المشورة للحكومة العراقية. والنشاطات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل عراق موحد ومستقر وخال من الإرهاب. كما ندين مقتل موظف البعثة، ونخطط لمجلسكم الموقر بأن السلطات العراقية المختصة تجري تحقيقاتها من أجل معرفة الجناة المسؤولين عن حادث القتل وتقديمهم إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

مناقشة تطورات الملف والأنشطة ذات الصلة بالمواقع المفترضة للدفن. وقد قامت الجهات العراقية المختصة بإنجاز عمليات حفر بلغت ١٣٠٠ خندق في موقع الخميسية ولم تعثر على أي رفات أو أي دليل يشير إلى وجود رفات للكويبيين في الموقع المذكور، ما يتطلب إعادة تقييم شهادة الشهود.

كما يتعين علينا إجراء عمليات تقييم لشهادات شهود مواقع كل من الجهراء وموقع القاعدة البحرية الكويتية. إن العراق مستمر بالإعلان في الصحف والقنوات الفضائية العراقية الرسمية من أجل الوصول إلى الشهود الذين يمكن أن يقدموا معلومات موثوقة بما. للقيام بالمزيد من عمليات الحفر للخنادق في المواقع التي يتم تحديدها من قبلهم. وقد وضعت وزارة الدفاع العراقية خطة للفصل الثاني من عام ٢٠١٦.

للقيام بأعمال الكشف والحفر لمواقع الخميسية والرضوانية وعين التمر مع إضافة موقع سلمان بارك. ويعرب العراق عن عميق امتنانه لدولة الكويت الشقيقة، أميراً وحكومة وشعباً لتأجيل دفع التعويضات البالغة ٤,٦ مليار دولار أمريكي لغاية ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

إن العراق ملتزم بتعهداته بشأن توفير الحماية لقاطني مخيم الحرية الانتقالي المؤقت ويحث الدول على القبول بإعادة توطين